

منظمة التحرير الفلسطينية، إمكانات التطوير والتحديث في ظل الشراكة السياسية

د. سميح شبيب

ترتب على الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في العام 1948، هجرة زهاء 850 ألف فلسطيني من أرضهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الشتات، كما وجرى ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن، ومن ثم تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، وإلحاق قطاع غزة لمصر، بعد فرض الإدارة العسكرية عليه.

تكرست مسألة اللجوء بعدما جرى التعامل معها على نطاق دولي مؤسسي (الأنروا، وخلافها من المؤسسات). وقد أسهمت الدول العربية المضيفة في تأطير هذا التكريس فأضفي على الواقع الفلسطيني في الشتات بُعد جديد (المخيمات) شكّل، في حينه، إطاراً مؤاتياً للنمو الثقافي والاجتماعي والسياسي. وفي هذا الإطار تكونت بوتقات اجتماعية شبه متكاملة. وساعدت تلك البوتقات على نمو أولى البذور السياسية الفلسطينية، والتي غالباً ما جاءت إلى المخيمات من خارجها؛ وخاصة عبر رحم الحركات السياسية العربية الكلاسيكية، أو الحديثة منها، بعد أن تم تمثّل هذه الأفكار، والنضال في سبيلها عبر فترة هي من أصعب فترات الاغتراب الفلسطيني، وأكثرها قسوة وعذاباً خلال السنوات 1948 - 1960. ومن خلال المعاناة الحادة، ولدت فصائل م.ت.ف. وخرجت إلى حيز الوجود والعلن، بغزارة وارتجالية وعفوية لا تبررها إلا حالة الفصام المفروض بين الإنسان الفلسطيني، وأرضه كوطن. وكان من شأن تلك الحالة خلق المزيد من الأوهام السياسية والعسكرية، وطغيان البعد الرومانسي على الطروحات السياسية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها، وفي طبيعتها الميثاق القومي الفلسطيني ذاته.

وبالرغم من الفعالية البارزة لنشاط الفلسطينيين داخل الأحزاب القومية العربية (البعث، والقوميين العرب، مثلاً) في الخمسينات، إلا أن التفكير بإنشاء منظمات فلسطينية مستقلة بقي هو الأقوى والأشد طغياناً على اتجاهات النشاطات السياسية الفلسطينية السرية. ولعل تغييب الدور الفلسطيني خلال فترة ليست بالقصيرة (1948-1964) لعب دور الباعث والمعرض لهذه التوجهات الفلسطينية التي بقيت مكتومة الأنفاس في ظل المد القومي - العربي العارم آنذاك. ولقد رأى عامة الفلسطينيين في هذا المد أملاً لهم بالخلاص من مناقبهم. ولكونهم لا يمتلكون كياناً سياسياً خاصاً بهم، كان من الطبيعي أن يكونوا أكثر تحمساً من غيرهم للوحدة، والتي وان ألغت الكيانات الإقليمية فان نصيب القضية الفلسطينية منها هو وحدة الموقف العربي. إلا أن تلك المشاعر لم تمنع الفلسطينيين من أن يبحثوا عن دور لهم في هذه المعركة الدائرة، والتي كانت الانتلجسيا الفلسطينية ترى فيها المدى العربي الذي تحل فيه المسائل القطرية على حساب المسألة الفلسطينية "التي لا صاحب لها".

فعندما نادى الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم في كانون الثاني/ديسمبر 1959 بضرورة إنشاء جمهورية فلسطينية عربية فوق الأراضي الفلسطينية، في قطاع غزة والضفة الغربية، سارعت الأردن ومصر إلى اتهامه بالتآمر على القومية العربية، وبأنه شعوي، إقليمي، معاد للوحدة العربية. واتخذ الأردن قراره منذئذٍ بمنح الجنسية الأردنية للفلسطينيين، وقامت الحكومة المصرية بإنشاء الاتحاد القومي الفلسطيني في قطاع غزة.

وعلى أثر وفاة أحمد حلمي عبد الباقي، رئيس حكومة عموم فلسطين "الصورية" سنة 1963، قامت جامعة الدول العربية بتسمية أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين في جامعة الدول العربية. وعمل الشقيري من خلال مهمته تلك على إنشاء "م. ت. ف"، بموافقة جامعة الدول العربية أيضاً. وبذلك، حمل الوجود الفلسطيني المتمثل في "م. ت. ف"، برئاسة احمد الشقيري سنة 1964، في طياته الإرادة العربية، خاصة إرادة المحور المصري منها، والرامي إلى إيجاد كيان سياسي فلسطيني يتعاطى الفعل السياسي عبر الإيحاء، وجاءت ولادة "م. ت. ف" في إطار تاريخي، تفاعلت فيه العوامل الفلسطينية حيث تمكن العديد من المجموعات من شق طريقها في الظلام وتأسيس نوى الفصائل الفلسطينية. ونخص من أولئك بالذكر حركة "فتح" وجبهة التحرير الفلسطينية، وشباب الثأر، التي كان معظم نشاطاتها التنظيمية والسياسية الفعلية في مدينة دمشق. وفي تلك الظروف الدقيقة والحساسة لولادة تلك الفصائل، كان لصيغ التحالفات الفلسطينية - العربية العامل الحاسم في الاستمرار.

والتقطت قيادة "فتح" آنذاك هذه المسألة الجوهرية، وقامت بتوظيف تحالفها مع بعض القيادة السورية، توظيفاً كان له الشأن الأول في عملية التأسيس والانطلاق، والذي لولاه لتمت عملية إجهاض الجنين الفتاوي في المهده. فبعض قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا رأوا في التحالف مع حركة "فتح" تطبيقاً لنظرتهم القومية، فتعاطوا معها تعاطياً واسعاً، إلى حد مدها بالسلاح وبيع بعض الخبرات العسكرية التي أوصلتها لتنفيذ أولى عملياتها المسلحة في 1/1/1965، عبر الأراضي السورية، وباطلاع وموافقة قادة أساسيين في حزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك. وشكلت تلك العملية (ضرب نفق عيلبون في 1/1/1965) بداية عمل استراتيجي طويل وبديل لإستراتيجية الأنظمة العربية: وبذلك تم قذف التحدي الفلسطيني في وجه أنظمة المنطقة عموماً. وكان من الطبيعي عندئذ أن تنتهم "فتح" بشتى الاتهامات، ومنها الشعبوية والقطرية وصولاً بالتشكيك الأمني بها واتهامها بأنها قامت بـ "عملية خالصة لحلف النانو". إلا أن هذا التحدي الفلسطيني الاستراتيجي تمكن من انتزاع الاعتراف به من الشعب الفلسطيني وحركاته السياسية الشابة: كما لاقى صدها الايجابي لدى الحركات السياسية العربية المعارضة. وبدأ منذ ذلك التاريخ بروز التباينات في المواقف العربية إزاء حركة المقاومة الفلسطينية وعملها السياسي والعسكري الخارج عن الأطارات العربية الكلاسيكية والقادر على الحركة والنمو السريع.

عبر أجواء التحدي هذه، وتأكيد الذات، تشكلت عشرات التنظيمات الفلسطينية الصغيرة، وكان التأسيس يأتي ضمن اعتبارات معينة، بعضها عائلي، والآخر تمليه ذكريات قديمة، وآخر جاء بمثابة إحياء لنشاط سياسي قديم، الخ. وغالباً، لم تتحكم بتلك الولادات أي قواعد أو قوانين، بل إن بعضها جاء عفواً وبآفاق وطنية عريضة، ودونما تنسيق فيما بينها. إلا أن فعلها العسكري، كان له الأثر الأعظم في استمرارها ونموها وكسبها للتعاطف الشعبي على حساب ارفض هذا الالتفاف والتعاطف من حول قيادة "م. ت. ف" برئاسة أحمد الشقيري.

وكان طبيعياً أن يتقدم "حملة البنادق" من الفصائل الفلسطينية، وعلى كافة المستويات المتاحة، لرفض الإرادة السياسية على قيادة "م. ت. ف"، لا سيما بعد أن مُنيت الأنظمة العربية بهزيمة تاريخية سنة 1967، وبروز حركة المقاومة الفلسطينية كرد حيوي فعّال على الهزيمة أولاً، وعلى إستراتيجية الحرب النظامية ثانياً.

ومنذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الرابعة (القاهرة، تموز - يوليو 1968) تركزت هيمنة الفصائل الفلسطينية المسلحة على "م. ت. ف"؛ وبعد ذلك بستة شهور انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، شباط - فبراير 1969) وفيها تم تأكيد هيمنة الفصائل المسلحة نهائياً على قيادة "م. ت. ف" وكافة مؤسساتها. وبذلك تم توحيد الجهادين، السياسي والعسكري، في زمام قيادة واحدة. وهكذا، فإن تشكيل "م. ت. ف" جاء، في الأساس، نتيجة لاتفاقات ودية، وغير ودية (انشقاقات حركة القوميين العرب)، بين مجموع فصائل فلسطينية مسلحة، تلاقت مصالحها حول ضرورة قيادة المنظمة.

ومع انتزاع المنظمات الفلسطينية لقيادة "م. ت. ف"، والتمكن من الهيمنة النهائية عليها، ثابرت المنظمات، أيضاً، على الاحتفاظ كل بأرائه السياسية والنظرية رغم تباينها.

وبذلك جاءت ولادة "م. ت. ف" ولادة غير طبيعية عبر ظروف الهجرة واللجوء. واضطرار الجسم الرئيس لـ "م. ت. ف" وقيادتها وفصائلها إلى التواجد والعمل خارجاً عن أرضه، ليخوض غمار ثورته من اللجوء والغربة.

وعلى الرغم من الاهمية الفائقة لصيغة التحالف في إطار "م. ت. ف"، فإن ما أحدثته هزيمة 1967 كان له الأثر الحاسم في بروز المنظمة كضرورة سياسية عسكرية. ولكن المنظمة بالرغم من نموها المطرد، والمتزايد منذ 1967، فإن سمات ولادتها بقيت تلازمها، سواء من حيث صيغ التحالفات الفلسطينية - الفلسطينية أو التحالفات الفلسطينية - العربية.

إن تطور صيغ التحالفات بين الفصائل الفلسطينية ضمن "م. ت. ف" ومؤسساتها، وعبر مؤتمرات المجالس الوطنية الفلسطينية السابقة، يكشف الطبيعة والأسباب الحقيقية لاعتماد القرارات غير الواضحة، أو تلك التي

تحتمل أكثر من تفسير، أو إسقاط وثائق دون الإعلان الصريح عن إسقاطها. وكل ذلك كان يتم دون الإخلال بالمسار العام للحركة السياسية بشموليتها، كون هذه الحركة ليست أمام خيارات جديدة، من خيارات تسوية القضية الفلسطينية. إلا أن ذلك لم يمنع بعض الاجتهادات، في مناسبات كثيرة، من أن تتطور حتى تصل إلى حد الاشتباكات الدامية بين الفصائل المتعارضة.

نظاما: الكوتا والإنابة الثورية

ترتب على دخول الفصائل المسلحة، م.ت.ف، وقيادة دفتها، نظاما الكوتا والإنابة الثورية. كان من غير الممكن تجاوزهما فالمنظمات المسلحة، كانت تمثل إرادة الشعب الفلسطيني في التحرر والإستقلال، وبالتالي تم إعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني برمته. تقاسمت المنظمات المنظمة، وفق اعتبارات عدة، أبرزها حجم هذا الفصل أو ذلك، ودوره في العمل المسلح، ولعل الجدول التالي من شأنه أن يكشف عن طبيعة هذه المحاصصة. وكيفية توزيع أعضاء المجلس الوطني، وفقاً للاعتبارات الفصائلية.

أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني

الدورة الخامسة، القاهرة: 1969/2/4-2/1

33	حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
12	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
6	طلّاع حرب التحرير فلسطين
42	المستقلون
3	الاتحادات (عمال، طلاب، مرأة)
	عضو واحد عن كل اتحاد
11	أعضاء اللجنة التنفيذية
105	المجموع

تكرس نظام الكوتا، عبر دورات المجالس الوطنية الفلسطينية المتتالية، وكذلك سحب نفسه على المؤتمرات العامة، للاتحادات الشعبية كلها: وبذلك تحولت هذه الاتحادات من اتحادات مهنية، تمثل شرائح اقتصادية - اجتماعية محددة، إلى اتحادات سياسية، تعمل وفقاً لنظام الكوتا الفصائلية. لعل إعادة قراءة جادة، لنظامي الكوتا والإنابة الثورية، من شأنها أن تدلل، على أن نظام الإنابة الثورية، لعب دوراً هاماً وبارزاً في ترسيخ دور م.ت.ف، وتقويتها، وإعطائها الطابع الثوري المسلح، كما ولعب نظام الكوتا الفصائلية دوراً هاماً في تنظيم الشؤون التنظيمية لتلك المنظمة. لكن ومع تطور الحياة السياسية الفلسطينية، خاصة بعد طرح

البرنامج المرحلي 1974، بدأ نظام الكوتا في لعب دور سلمي، بل أنه أصبح عبئاً على المنظمة ذاتها. أصبح لزاماً على مؤسسات المنظمة كافة، وكذلك الاتحادات الشعبية إشراك الفصائل كافة، وكلّ حسب حجمه، ومع فقدان الحجوم، وهجرة الكوادر لئلا الفصائل، وتلاشي الدور المسلح بعد العام 1982، تحولت هذه الفصائل إلى يافطات سياسية.

تطورت "م. ت. ف" خلال 1969-1994 ضمن خلال التجربة والخطأ، النمو والصراع، تكرست الخطوط الرئيسية العريضة للحركة السياسية الفلسطينية، ونمت، بشكل متميز، أسس ديمقراطية من نوع خاص؛ ديمقراطية اكتسبت عمقها، وقيمتها، في ظل المشاركة بالعمل المسلح، وبروز القيادات عبر الصراع، ومن أجل خدمة أهدافه. وبذا استحال تشييء الديمقراطية الفلسطينية، أو تجريدها من قيمتها الحقيقية.

لم تأت الديمقراطية في العمل الفلسطيني كنتيجة لتطور سياسي، أو إيديولوجي مسبق، كما لم تكن منحة من حاكم صاحب قرار، بل إن طبيعة المشاركة في أداء التنفيذ أملت ضرورة حق المشاركة في ابداء الرأي، ومناقشة اتخاذ القرار؛ وبهذا غدت الديمقراطية الوجه الآخر للفعل الثوري، والذي بدونها يفقد هذا الفعل ماهيته. وساعد بروز الديمقراطية كتوأم لتطور المنظمة وصراع الإيرادات فيها على صعوبة إشاعة التضليل، مما جعلها في منأى عن المتاهات الطائفية والإقليمية، والعصبوية العمياء، النقيضة لأي جو علماني تمليه الديمقراطية. ولذا فان منطق تصارع الإيرادات ليس بدعة من البدع بقدر ما هو جزء من المنطق السياسي الفلسطيني العام المترابط، جدياً، ببروز العمل السياسي الفلسطيني عموماً. ان منطق تعدد الإيرادات، وصراعتها، من شأنه أن يؤدي إلى التوصل إلى القرار والاقتراب إلى الايجابية عامة على الرغم من صعوبات التوصل إلى اتخاذ القرارات. وغني عن القول انه عندما يؤول اتخاذ القرارات إلى جهة واحدة، قادرة على فرض إرادتها، أو النزوع إلى المنطق الفردي - الاستبدادي، فان ذلك من شأنه فرط عقد الحياة الديمقراطية الفلسطينية، وتباعد حركات الشعب الواحد عن وحدتها. من شأنه، أيضاً، توفير المناخات المناسبة لتآكل شخصية القائد، وكذلك شخصيات الأدوات المحيطة به، لدرجة يمكن ان تصبح معها حالة بعض الأجهزة الاستخباراتية العربية، متقدمة على وضع المنظمة ذي البعد الواحد المستبد.

إن إسقاط عملية التصارع الداخلي في "م. ت. ف" على حساب التفرد بالقرار الواحد، الذي ترتأيه الجهة السياسية الواحدة، من شأنه قتل روح الإبداع السياسي، والثقافي، داخل إطارات "م. ت. ف" وأجهزتها، ومنظمتها، ثم تسخيف كل ما من شأنه الحفاظ على بعديها التاريخي والمستقبلي، عبر أجواء التآكل، الأمر الذي تساعد عليه أجواء الاغتراب والمنافي، وتنامي روح حسم الصراع الداخلي على طريقة التفرد والاستبداد.

ان الديمقراطية الفلسطينية، وبالرغم من عظمة ولادتها وبهاء صورتها، لهي بأمس الحاجة في مرحلة تلك الأزمنة إلى تحديد أسسها، وركائزها، وأبعادها، خدمة لبقائها في وسط يناضل من أجل الإجهاز عليها.

الصراع الفلسطيني - الصهيوني: العامل الذاتي، والعوامل الرسمية العربية

عملت المقاومة الفلسطينية المسلحة محاربة الجيش الإسرائيلي بإحدى طريقتين: إما عن طريق حرب "البؤرة الثورية" من داخل المناطق المحتلة، وهذا ما حاولته بعض التنظيمات الفلسطينية بعد حرب سنة 1967، إلا أن هذا الأسلوب لم يحقق شيئاً يذكر، وذلك عائد لسببين أساسيين، أولهما: ان الثورة الفلسطينية بكافة فصائلها تشكلت في المهجر، ولم يتم أي شكل من أشكال التنسيق بينها وبين حركات الداخل: وثانيهما: وهو الأهم ان الكيان الإسرائيلي لا يتشكل من جيش غاز من الخارج، على غرار ما واجهته الثورات الوطنية التحررية في فيتنام أو الصين أو كمبوديا أو الجزائر. لذا فقد جاءت أشكال الصراع الفلسطيني - الصهيوني، باستثناء العمليات الخارجية منها، صراعاً عبر الحدود الإسرائيلية - العربية المحيطة بإسرائيل، وبشكل يمكن تسميته باحتكاكات التماس، والتسلل، خلال النصف الأول من الخمسينات. وقد شهدت الحدود الإسرائيلية - الأردنية في الفترة ما بين 1967-1970 أكثر تلك الصدمات اتساعاً، والتي انتهت إلى ما انتهت إليه من ضرب، ثم إنهاء الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية فوق كافة الأراضي الأردنية.

وقد أملى النشاط العسكري الفلسطيني، بدوره، استجابة عسكرية إسرائيلية مقابلة، تجسدت بالقصف المركز على مناطق مدنية تتواجد فيها قواعد عسكرية فلسطينية، وبحيث يضر هذا القصف بشكل بالغ بالسكان المدنيين، وبمنازلهم ومحاصيلهم وارواحهم، وذلك بهدف خلق روح التنافر بين التواجد العسكري الفلسطيني، والسكان المدنيين في القرى الحدودية المتاخمة لحدود العدو الإسرائيلي، وكذلك التأثير على الحكومات المضيفة للتواجد العسكري الفلسطيني، للحد من نشاطه، سعياً لتخفيف الاغارات الاسرائيلية.

إضافة للإغارات الجوية، اتخذ رد الفعل الإسرائيلي أسلوب الاغارات الخاصة، وكان ابرزها الإغارة على بيروت يوم العاشر من نيسان/ابريل 1973 واغتيال القادة الثلاثة، كمال ناصر وكمال عدوان وابو يوسف النجار؛ أو غزو منطقة محددة، على نمط معركة الكرامة (21 آذار/مارس 1968). ولعل هذه الانجازات، بالرغم من نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة لها سلفاً أعطت مداً سياسياً وشعبياً كبيراً لحركة المقاومة الفلسطينية؛ كون هذه الحركة في الأساس، حركة شعبية، وانجازها سياسي في أساسه، وقادرة بالتالي على توظيف التأييد الشعبي لها، لكسب المزيد من الدعم الرسمي العربي لتواجدها وتحركها.

وقد تحالفت الأنظمة على ذلك الاندفاع بشعارات غامضة تُرضي اندفاع الجماهير وحماسهم، دون ان يكون لها أي مضمون حقيقي. ولكن، في الوقت ذاته، تمكنت المقاومة من توظيف هزائم الأنظمة العربية،

والهجومات التي تعرضت لها من العرب، والإسرائيليين، لمصلحة نموها المطرد، مما أشعر قيادتها بنشوة القدرة على النمو والبقاء.

ولقد كان لذلك اكبر الأثر في تعظيم دور العامل الذاتي لدى المقاومة الفلسطينية على حساب تصغير العوامل الأخرى ذات الأهمية الفائقة في بقاء المقاومة، واستمرارها؛ وفي مقدمتها التحالفات الفلسطينية - العربية.

إن تضخيم دور العامل الذاتي على حساب العوامل الأخرى، كان له شأن لا يستهان به، ليس على حساب صوابية التحليل، أو بروز النرجسية والروح الذاتية - الإقليمية الضيقة، بل أنه خلق، بدوره، نقياً معاكساً يقوم على تضخيم العوامل العربية على حساب إلغاء العامل الفلسطيني، والتقليل من شأنه، واعتبار العمل الفلسطيني "قاصراً" وبحاجة إلى رعاية وأشراف دائمين.

وعبر هذا التصور، ارتأى حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا أن يؤسس له فصلاً خاصاً عشية حزب حزيران/يونيو 1967؛ فكانت طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة. وتبعه في عمله هذا شقيقه في العراق؛ إذ قرر المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث الحاكم في العراق، في صيف 1968، إنشاء منظمة فدائية ذات طابع جبهوي عربي قومي؛ فكانت جبهة التحرير العربية. وكلتا المنظمتين عملتا، نظرياً، على أساس تحالف عربي يهدف إلى تحرير فلسطين تأكيداً لنظريتهما بأن القضية الفلسطينية قضية قومية في الأساس، وإن أي استقلال قطري فلسطيني من شأنه تجزئة الوضع العربي. كما إن قضية التحرير هي قضية قومية، لا يمكن إنجازها إلا عبر جبهة، وهذه الجبهة عربية.

ولإدراك قيادة "م. ت. ف" لطبيعة العلاقة الجدلية بين المنظمة وعمقها "العربي الرسمي" تم قبول هاتين المنظمتين عضوين في اللجنة التنفيذية لـ "م. ت. ف"، وتم تمثيلها في مختلف مؤسسات المنظمة.

العمق العربي للصراع..

أملت ظروف ولادة "م. ت. ف" جملة من العوامل التي أحاطت بها، وما تزال. ولعل أبرزها، عسكرياً، هو اضطرار المقاومة إلى التسلسل سراً، أو علانية، عبر الحدود العربية المتاخمة، إلى داخل الكيان الصهيوني لأداء ضربات تكتيكية، ومن ثم العودة إلى إحدى دول الطوق.

ولئن كان ذلك ميسوراً في الأعوام 1967-1970، عبر الحدود الأردنية - الإسرائيلية الطويلة، فإنه، ومنذ ما بعد خروج المقاومة من الأردن، بات مرهوناً بموافقة النظام السوري، والذي تمنع عن ذلك منذ ما قبل 1970. وقد اضطر ذلك المقاومة الفلسطينية للتوجه نحو الجنوب اللبناني، ومحاولة إيجاد قبول شعبي

اجتماعي وسياسي لتواجدها، لتأمين سير عملها وتغطيته. ولقد تمكنت المقاومة من توسيع تواجدها خلال السنوات 1970-1982 عبر هذا التحالف الذي تمدد من الجنوب اللبناني حتى شماله. وطوّرت وسائل أعلامها، وصقلت تجربتها السياسية، وأسست، كياناً خاصاً بها، راح ما بين الثورة والنظام، أو ما يمكن تسميته "بدولة الثورة". وعبر هذا الرحم - "الكيان" نمت النوى العربية المعارضة، وعلى مختلف اتجاهاتها السياسية. ولتعدّد واختلاف الفصائل الفلسطينية، ايدولوجياً وتنظيمياً، فقد وجدت كافة حركات المعارضة العربية، بيسارها وبيمينها، مكاناً مناسباً لتطورها، ونموها.

وراوحت العلاقة بين الثورة وحركات المعارضة العربية، وخاصة السورية والعراقية منها، ما بين العلاقة المصلحية التكتيكية من جانب المقاومة الفلسطينية والعلاقة المبدئية التحالفية الوطيدة. ولكن هذه العلاقة المبدئية بدأت تتلاشى مع دخول "م. ت. ف" جامعة الدول العربية بعد العام 1970، ودخول المنظمة في اتفاقات عربية، كان من شأنها ادخال العلاقة الفلسطينية - العربية المعارضة في دوامة الاستخدامات التكتيكية الضيقة، على حساب عقد الصفقات مع الأنظمة العربية.

ولعل ما أريك علاقة التحالف تلك، هو تقلب العلاقات الفلسطينية العربية الرسمية خلال السنوات الأخيرة. فالعوامل التي تتحكم بالعلاقة الفلسطينية - العربية الرسمية، هي عوامل متأرجحة للغاية. كما ان حدة التناقضات بين الأنظمة الرسمية العربية، وعدم وضوح النظام السياسي الواحد في البلد الواحد، فرض على "م. ت. ف" وفصائلها، عبر ما حملته من خصائص عند ولادتها، هذا المستوى اللامتزن من التعامل المتأرجح، والذي غالباً ما دفعت ثمنه قوى حليفة وصديقة من قوى المعارضة العربية، والتي تباعدت الشقة بينها وبين "م. ت. ف" وفصائلها عبر تجارب غاية في الأسى وخيبة الأمل.

كل ذلك، إضافة إلى فقدان "م. ت. ف" الأرض - غير المشروطة سياسياً وعسكرياً في لبنان - ادخلها في مأزق تاريخي من أخطر مآزقها السياسية، بعدما فقدت سمة الإجماع العربي حول شرعية حركتها السياسية المستقلة، ودخلت في صراع محوري، متعدد الأوجه، بعد انشقاق حركة "فتح" وبروز التحالف الديمقراطي، ومن ثم التحالف الوطني.

شكل انشقاق حركة فتح، وما ترتب عليه من اصطافات جديدة داخل الساحة الفلسطينية كلها، وفي المقدم منها م.ت.ف، تحولات هامة وعميقة في مسار المنظمة، وتمكن رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، من قيادة دفعة المنظمة رغماً عن خروج الفصائل الأساسية من الأداء الحركي والسياسي من اللجنة التنفيذية. وبعد حوارات دارت في عدن - الجزائر، عقدت الدورة التوحيدية للمجلس الوطني في الجزائر 1988، وعاد نظام المحاصصة مجدداً، وبقوالب جديدة.

لعل المفصل الأهم، في التاريخ السياسي الفلسطيني، بعد برنامج النقاط العشر 1974، وقيام جبهة القوى الفلسطينية الرفضية للحلول الاستسلامية، ومن ثم انشقاق فتح و م.ت.ف، كان الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي في العام 1993. جاء هذا الاتفاق على نحو سري، حتى أن بعض أعضاء اللجنة لحركة "فتح" لم يطلعوا عليه قبل توقيعه؛ الأمر الذي أثار حفيظة الفصائل الفلسطينية، وخروج بعضها مجدداً، إلى جر لخلاف العلني وتجميد عضويتها في اللجنة التنفيذية، ووصفت فصائل أخرى، الاتفاق، على أنه عمل خياني.

تمكن رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، من عقد المجلس المركزي، لتأييد الاتفاق، واعتبار السلطة الوطنية الفلسطينية ذراعاً من أذرع م.ت.ف، على اعتبارها، المرجعية السياسية والتنظيمية لتلك السلطة، لكن مسار السلطة ومنذ قيامها في العام 1994، دلل على غياب م.ت.ف ومؤسساتها على حساب تعزيز دور السلطة، بعد أن غدت مركز الثقل في السياسة الفلسطينية. ترأس رئيس اللجنة التنفيذية السلطة، وشغل أعضاء من اللجنة التنفيذية، المقاعد الوزارية في الوزارات الأولى، وأخذت وزارت السلطة، عمل دوائر م.ت.ف، في وقتٍ حدث فيه تشابكات واسعة ما بين عمل السلطة وعمل المنظمة، كالدائرة السياسية في م.ت.ف ووزارة التعاون الدولي مثلاً. وفي ظل المناخ الجديد، لم تعد ضرورة تذكر، لإنعقاد المجلس المركزي، والمجلس الوطني، كما وغابت المؤتمرات العامة للاتحادات الشعبية كافة، وغدت تلك الاتحادات هياكل، ليس إلا.

كانت مراهنة رئيس اللجنة التنفيذية على السلطة، وكان يرى في ضعف وتلاشي هذه السلطة، ضعفاً وتلاشياً ل م.ت.ف.

إلى جانب ذلك، ونظراً لغياب النشاط الفعلي لمنظمة التحرير ودوائرها كافة، ضعف دور اللجنة التنفيذية للمنظمة، خاصة ولأن العديد من أعضائها، جمد عضويته، وبرزت ظاهرة وجود أعضاء في اللجنة التنفيذية لفصائل، تخلت عنهم، أو تخلوا عنها، وباتوا لا يمثلونها داخل إطار هذه اللجنة، كما وتوفي بعضهم، ولم تسنح الفرصة لاستبدالهم.

وصلت م.ت.ف إلى درجة من الضعف والوهن عملياً، في وقتٍ لا تزال فيه هي البيت المعنوي للفلسطينيين جميعاً، وهي المعترف بها عربياً ودولياً على أنها الممثل الشرعي والوحيد للعشب الفلسطيني.

تتامي دور حركة حماس والجهاد الإسلامي، منذ قيام السلطة 1994، وأخذت حماس والجهاد تنتهج مناهج عسكرية في إطار العمليات التفجيرية داخل إسرائيل، ومناوئة السلطة سياسياً وأمنياً، والقول علنياً، بأن المنظمة لا تمثل الفلسطينيين جميعاً. وحركة حماس والجهاد لا تزالان خارجها.

هنالك إجماع فلسطيني، الآن، حول ضرورة تحديث وتطوير م.ت.ف، بعد أن وصلت تلك المنظمة إلى حالة التفكك والضعف والوهن الذي وصلت إليه. ولعله من الواضح، أن لكل فريق رؤيته ومراميه من وراء هذا التحديث.

حماس و م.ت.ف

نظرت حركة الإخوان المسلمين، لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ إنشائها نظرة شك وريبة، ورأوا فيها صنيعاً من الأنظمة العربية، واستمرت نظرة الريبة تلك حتى الانتفاضة 1987. عارضت حماس الدخول في اطار القيادة الموحدة للانتفاضة وحددت، بعد تأسيسها، وعبر ميثاقها، الصادر 1988/8/18، علاقتها ب م.ت.ف، بموقف "الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء". لكن هذا الموقف الايجابي لم يتضمن تحديداً واضحاً، حول شرعية ووحداية المنظمة للشعب الفلسطيني. و لعل ما تلى ذلك من بيانات وتصريحات رسمية لحماس، من شأنه أن يكشف حقيقة أن حماس باتت تطرح نفسها كبديل للمنظمة وعلى المستويين الأيديولوجي والسياسي. ومع بدء المفاوضات مع حماس بشأن إشراكها ومشاركتها في المجلس الوطني، طالبت حماس في حوارات 1990، فيما بينها وبين فتح، أن يتم فرز أعضاء المجلس الوطني على أساس الانتخاب لا التعيين، وفيما إذا تعذر ذلك طالبت بتشكيل المجلس على أساس أوزان القوى في الساحة الفلسطينية، وطالبت بتمثيلها في المجلس ب 40-50% وبأن تحصل على حقتها المتناسب مع حجمها وثقافتها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها، وبأن يتخلى المجلس عن الاعتراف بإسرائيل وقبول قرار 242-338.

ومنذ ذلك التاريخ، أصبح مفهوم النزاع على النسب داخل المنظمة، محور جدل مركزي بالنسبة لحركة حماس. وفي لقاء الخرطوم، ما بين حماس وفتح، كانون الثاني 1993، وبرعاية حسن الترابي، الأمين العام للمؤتمر الشعبي السوداني، لم يتمكن الطرفان من جسر الهوة بينهما. ويتوقع م.ت.ف، اتفاقية إعلان المبادئ في 1993/9/13، انتقل موقف حماس من التحفظ على المنظمة إلى اتهامها بالتفريط، وتم نزع الشرعية التمثيلية عنها، وأخذت حماس ومنذ قيام السلطة بانتهاج أساليب محاربتها ومحاولة إسقاطها، وبالتالي تمنعت عن خوض الانتخابات التشريعية في العام 1996، ذلك أن المجلس التشريعي يشكل جزءاً من الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، ومكوناً من مكونات السلطة، وعلى الرغم من بعض التطورات في موقف حماس، وعودتها للتفاوض بشأن دخول م.ت.ف، فقد بقي موقفها ذاته، وهو عدم الإقرار بشرعية المنظمة ووحدايتها قبل تحديث المنظمة ودخول حماس إليها.

رؤية حماس لمنظمة التحرير القادمة:

ترى حماس* أن تشكيل المجلس الوطني، يجب أن تكون بالانتخاب، وفي حال تعذر ذلك، يتم التوافق بين القوى الأساسية حول أسلوب اختيار الأعضاء على (أن يكون نظاماً معيارياً متحركاً).

الجمع في الانتخابات بين المناطق والقائمة النسبية في مناطق الشتات. والدوائر والقائمة النسبية في الداخل. وتحديد حماس عدد أعضاء المجلس الوطني بـ (300) عضو موزعين كالتالي :

- (132) عضو من الداخل (أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين).
- (150) عضواً من الخارج.
- (18) عضواً، أعضاء اللجنة التنفيذية السابقين، ومسؤولي الفصائل.

ولا ترى حماس، ما يمنع مشاركة كل القوى والفصائل الفلسطينية بتمثيل رمزي، لضمان المشاركة الوطنية الشاملة. تصر حماس، على ضرورة، تحديد قائمة لتمثيل فلسطينيي الأرض المحتلة عام 48 دون أن تتم تسميتهم، ولا يحتسب عددهم في القانون. وتدعو حماس، لاستعادة المنظمة لدورها في الإشراف على السلطة الفلسطينية، وعلى العملية السياسية والتفاوضية.

أما فيما يتعلق باللجنة التنفيذية، فتحدد حماس، أعضاء اللجنة التنفيذية (18) عضواً، يتم انتخابهم بشكل حر ومباشر من بين أعضاء المجلس الوطني.

- ينتخب رئيس اللجنة التنفيذية من بين أعضاء المجلس الوطني.
- يضاف رئيس السلطة الوطنية إلى عضوية اللجنة بمجرد انتخابه، ويمكن إضافة رئيس المجلس التشريعي كذلك.
- ترى حماس، بأن هنالك ضرورة، لإعادة النظر في كافة النظم واللوائح كالميثاق، والنظام الأساسي، بما يستوعب التطورات التي حدثت. إلى جانب إلغاء الآليات الوسيطة في هيكلية المنظمة، لا سيما المجلس المركزي.

أما فيما يتعلق، بمالية م.ت.ف، ترى حماس ضرورة:

- فصل مالية المنظمة عن مالية السلطة.
- إعادة مجلس إدارة الصندوق القومي واعتماده من اللجنة التنفيذية.
- تحديد الميزانيات وإقرارها من قبل المجلس الوطني.

* المعلومات الواردة في هذا البند، مستقاة من ورقة مقدمة من القيادي في الحركة اسامة حمدان.

ولعل موقف "فتح" من تحديث وتطوير م.ت.ف، من خلال ما دار من حوارات سابقة بهذا الشأن، إضافة للتصريحات الرسمية يمكن إيجاز هذا الموقف، بالنقاط التالية:

- تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال مشاركة كل القوى، وتحديدًا حماس والجهاد عبر إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني.
- الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار (مارس) 2005، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل م.ت.ف، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية).
- تفعيل كافة قطاعات الشعب من نقابات واتحادات ومنظمات شعبية..الخ.
- وضع برنامج عمل وطني لانجاز ما تم الاتفاق عليه.

ولا تزال "فتح" تصرّ على محاور مركزية، دون الدخول في تفصيلات سياسية - تنظيمية، أو تحديدات رقمية، تاركة ذلك، لجولات الحوار الوطني، الخاصة، بإعادة إحياء وتحديث المنظمة.

آفاق التطوير والتحديث

يشهد ملف تطوير وتحديث م.ت.ف، والعمل على عقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد النجاح في تأسيس وقيام حكومة الوحدة، نشاطاً ملحوظاً، ذلك أن الاتفاق ما بين الحركتين الرئيسيتين، حماس وفتح، تضمن بنوداً خاصة، بضرورة إحياء هذا الملف.

ترى حماس ضرورة ماسة في الإسراع، بعقد لقاءات خاصة بذلك، تطبيقاً لما تم الاتفاق عليه في القاهرة، خلال لقاءات آذار (مارس)، 2005. ولعل ما يدفعها للإسراع بذلك والمطالبة به، هو ما تضمنه اتفاق مكة من نقاط توافق، تم البناء عليها، ومن ثم قيام حكومة الوحدة الوطنية. وترى حماس، بأن أي إجراءات بنيوية جديدة داخل المنظمة وأطرها، من شأنه أن يغرر دورها المشارك في المنظمة من جهة وإحداث تحولات من شأنها تطوير أداء عمل المنظمة، وفقاً لحجوم القوى الميدانية، بدلاً من بقاء الصورة الظاهرة، الآن، والتي يغيب اللون الإسلامي فيها. وبالوقت الذي تؤكد حماس فيه على أوزان القوى والانتخابات لتشكيل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، باتت فصائل عديدة في العمل الوطني، سبق لها وأن لعبت أدواراً سابقة لكنها فقدت وزنها وفعاليتها، نتيجة تغيير الشروط والظروف، ولعل أبرزها: منظمتا الصاعقة وجبهة التحرير العربية، إضافة لفصائل وقوى أخرى، لم تتمكن من الفوز بمقعد واحد من مقاعد المجلس التشريعي. باتت تلك القوى تتساءل عن مصيرها القادم، في منظمة التحرير القادمة!!.

تطرح هذه الفصائل، ضرورة قيام المنظمة على أساس الشراكة السياسية، دون إهمال أي طرفٍ يذكر، ولا تزال تلك الفصائل مقتنعة، على أنها طرف سياسي قائم، وفقاً لاعتبارات الدور التاريخي الذي سبق وأن

لعبته. وبالتالي فهي تشن هجومها على الشراكة القائمة ما بين فتح وحماس، واعتبارها محاصصة ثنائية، قائمة على إسقاط الأطراف الأخرى، وعدم أخذها في عين الاعتبار. سبق للفصائل جميعها وأن انخرطت في نظام المحاصصة ومنذ المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، 1968، وتم تكريس تلك المحاصصة، وفقاً لنظام الكوتا والإنابة الثورية لكن الجديد في الأمر، هو باختصار، فقدانها لوزنها، وتهميش دورها؛ الأمر الذي لا تراه عادلاً وبالتالي مقبولاً.

لا تمنع حماس ولا فتح، بوجود رمزي لتلك الفصائل داخل المجلس الوطني لكن هذا الوجود، لا يساعد تلك الفصائل استعادة دورها، الذي سبق لها وأن فقدته، وتترك تلك الفصائل، بعد فشلها الذريع في الانتخابات التشريعية الأخيرة، بأن أي جولة من الانتخابات وفي أي تجمع فلسطيني آخر، غير مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، ستفرز نتائج مشابهة، لتلك النتائج التي أسفرت عنها انتخابات التشريعية الأخيرة.

لعله من نافلة القول، بأن تجديد وتحديث المنظمة، بات يحمل في ثناياه، إسقاطاً واضحاً لنظامي الكوتا والإنابة لثورية، كما وسيحمل تشكيلاً جديداً، ستكون به فصائل عديدة، فصائل رمزية تذكر بمرحلة ماضية لن تتكرر.

أما على الجانب السياسي، فقد سبق وأن تم تجاوز الميثاق الوطني الفلسطيني، على اعتباره "كادوك" وبالتالي جرى هجوم السلام الفلسطيني، وصولاً للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، كما وتم إلغاء وتعديل مواد من الميثاق، وبحضور الرئيس الأميركي بيل كلينتون في غزة. لم يعد الأساس السياسي للمنظمة قابلاً للبقاء والاستمرار، تماماً كهياكلها التنظيمية كافة؛ وبالتالي أن تحاول فتح وحماس في إيجاد أساس سياسي للمنظمة، من شأنه أن يشكل أرضية قادرة على تمثيل الفلسطينيين على نحو شرعي ووحيد.

هناك جملة نقاط باتت مطروحة، أمام العالمين في مجال التطوير والتحديث، أبرزها:

- الموقف من مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية كلها، على اعتبارها التراث السياسي للفلسطينيين، تطورت أفكارهم عبره، وبالتالي أصبح القفز عنه، قفزاً في المجهول.
- الموقف من مقررات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة، كمحددات لبلورة الميثاق الوطني، كأساس سياسي للتحرك.
- ضرورة دراسة المحددات الإقليمية، ودورها في إعادة تحديث وتجديد م.ت.ف على نحو مقبول، وأبرزها، اتفاقات كامب ديفيد ما بين إسرائيل ومصر، واتفاقات وادي عربة، ما بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل.

- دراسة إمكانات الأداء الحركي للمنظمة، وتقبل هذا الأداء من النظام العربي القائم وهنا ستبرز، المبادرة العربية، ودورها كمحرك أساسي في السياسة العربية إزاء إسرائيل.
- كيف يمكن صياغة تلك المبادرة السياسية، في الميثاق الوطني الفلسطيني، صياغة قادرة على بلورة الرؤية الفلسطينية الخاصة بالتسوية السياسية مع إسرائيل.

لعل ما ورد في المحددات الأربعة السابقة، من شأنه أن يدلل، على أن صياغة البرنامج السياسي الجديد، يحتاج إلى توافقات سياسية عديدة ما بين فتح وحماس، مع توافر نقاط إيجابية عديدة، تساعد على الوصول إلى هكذا برنامج، لكن ذلك بات يحتاج إلى تحولات هامة داخل الحركتين الأساسيتين.

استنتاجات عامة:

هنالك دواعي جدية باتت تقتضي إعادة وتحديث م.ت.ف، كما وأن هنالك دواعي لاستعادة دورها كمرجعية سياسية وتنظيمية ل م.ت.ف، لكنه وبالمقابل، هنالك معوقات وصعوبات جمة تعترض طريق ذلك، أبرزها:

- تباعد برنامج حماس السياسي عن برنامج فتح، وبالتالي صعوبة الوصول إلى ميثاق وطني جديد، يتوافق الطرفان عليه.
- إن عملية جادة بتشكيل مجلس وطني جديد، ووفق أسس الانتخابات، أو التوافق وفقاً لأوزان القوى، من شأنه نفس البنية التنظيمية للمنظمة، القائمة على نظامي المحاصصة والإنبابة الثورية.
- تلاشي الظروف والاشتراطات، التي سبق لها وأن لعبت دور الحاضنة، لولادة ونمو م.ت.ف، وأبرزها الحرب الباردة، وتنامي دور حركات التحرر الوطني العربية والعالمية، ووجود أنظمة عربية، تعمل على دعمها واحتضانها. على النقيض من ذلك فهنالك أنظمة عربية الآن، ترتبط بجملة معاهدات والتزامات مع إسرائيل، وفقاً لاتفاقات سلام.

لعل وجود السلطة الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من مستلزمات وواجبات وطنية، بات يشكل، حجر الزاوية في النظام الفلسطيني برمته، وبالتالي، وعند بروز أية تجاذبات ما بين وجود السلطة أو المنظمة، فإن الأكثرية السياسية ستتشدد حكماً نحو السلطة وبقيائها والحفاظ عليها، مقابل تأجيل الملفات الخاصة، بتطوير وتحديث المنظمة.

لا يعني، بالطبع على أن ما ورد في النقاط المتعلقة، بوجود معوقات وصعوبات، سيجعل من إعادة وتحديث المنظمة، أمراً مُحالاً، بقدر ما سيجعل منه تحدي جدي للغاية، أمام إعادة تركيب النظام السياسي الفلسطيني، وعلى أسس جديدة، تتلائم واشتراطات الواقع الراهن، وآفاقه المستقبلية.

-